قوله رافعة لظاهر اى حال كون الصفة رافعة لظاهر اى غير متبعة بالجار على عموم المجاز او بارادة المعنى اللغوى منه فلا يرد نحو اقائم انتما ونحو محاشية ويرد عليه اقائم ابوه زيد واجيب بان هذا اذا لم يكن عبر بالابتدائية وهى بالحرية الالانه منقوض بجواز الارشاد نحو اقائم زيد انتهى لفظها فالجواب ان الكلام نحو الصفة الرافعة لظاهر والصفة نحو نحو اقائم زيد ان وقعت رافعة لظاهر بان جعل زيد فاعلا لها لم يكن غير باختالى للابتدائية فتوهن لذلك وذلك لان الشى متى كان فاعلا استحال لح

الواقع بعدها للابتدائية مغايرة باعتبار صلاحة الكلام فيفضيه حرا لايكون جزيا صالحا للابتدائية فالصفة المذكورة مغايرة للصفة المذكورة نحو اقائم ابوه زيد لما قلت او الصفة الآخرة مغيرة بان اقائم ابوه ابوه خبرا وقد اخبر بالنظر المغايرة فان قلت كيف تكون الصفة نحو بالابتدائية فلا تكون هى متعلقة ففيه حال كونها رافعة لظاهر نحو اقائم ابوه زيد فان الصفة ان تكون مبتدا بخلاف ليصلح جزيا اما

بل اضيف مرفوع لسده مسد الخبر ويغني عنه لانه في معنى النفي والوصف

بعده مخفوض لفظا وهو في قوة مرفوع بالابتدا فكانه قيل ما لاه

عداك والاخفش يرى ذلك حسنا اى الاخفش وكذا

الكوفيون جوزوا رفع الصفة الظاهر من غير قبح على انه فاعل لها

من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجوزون

نحو في الدار زيد ان يعمل الظرف من غير اعتماد وما يجرى

مجراه فاكتفى بما بالظاهر لان ما يجرى مجراه في حكم الظاهر ولم يرد

الشارح بالظاهر البارز كما اراد الرضي لانه عدول عن الظ

ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته لما تقرر ان الصفة

كالفعل في انه اذا ثني الفاعل او جمع لم يثن ولم يجمع

جاز الامران فان قيل الفرق اعتبر في منع تاخير المبتدا في

نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يخرج وجهان ولم يعتبر

ههنا لزوم الالتباس وجواز الوجهان فلابد من بيان الفرق قيل

الفرق بينهما ان احد الوجهين ان كان على خلاف الاصل والاخر

على الاصل فقصد ما يخالف الاصل ملبس ممتنع للالتباس اذ الاحتجاج

السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه فيخل بالمقصود وقام زيد من

هذا القبيل لانك لو قصدت ابتدائية زيد كنت ملبسا

حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخير المبتدا عن الخبر مع صلاحه

الفاعل بكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعليته وانت

لم تقصده فيلزم الالتباس بالمقصود بغيره فلا يجوز فيه الا الفاعلية

لخلوه عن مخالفة الاصل وان استوى الوجهان اصالة

ومخالفة

ومخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما

بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار

فيكون جوازهما من باب الاجمال والاجمال جائز والالباس لم

مثل اقائم زيد فان وجهيه مستويان في مخالفة الاصل اذ ابتدائيته

توجب وقوع المسند به مبتدا وهو خلاف الاصل وخبريته

توجب تقديم الخبر على المبتدا وهو خلاف الاصل فاستوى

الوجهان فجوزوا وهذا الفرق بين جميع صور الالتباس

وجواز الوجهين ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا

وقائمان خبرا مقدما عليه دون العكس الا على لغة يتعاقبون

فيكم ملائكة ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا فلا

يحتمل المبتدا لعدم مطابقة الضمير المرجع اى ما يوقع به الاسناد

يعني اذا قلت زيد مثلا لم يكن هناك اسناد اصلا فاذا قلت

قائم يحصل الاسناد في الكلام ويوقع فيه فيحترز به عن القسم الاول

من المبتدا اذ لا يحصل به الاسناد وهذا تنوير كلامه فالانسب

ان يقال بدل قوله لانه مسند اليه لا مسند به لانه لم يوقع به الاسناد

فيكون من قبيل اسناد الفعل الى المصدر كما في قوله حيل بين

العير والنزوان ويحتمل ان لا يكون من قبيل اسناد الفعل الى

المصدر ويكون المراد المسند الى المبتدا والباء للتعدية او بمعنى

الى وح يكون القسم الثاني خارجا به وقوله المغاير للصفة

المذكورة تاكيدا واعلم ان كلامه لا يخلو عن اختلال وذلك انه

ان حمل على ما هو الظاهر من كلامه كما حمله جمهور الشارحين وهو

قوله وبخبر اى خبر المبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المسند به واما قائم فقد يكون هو الاسم المجرد لان الخبر قد يكون جملة ويجئ حيث يبين ليست بالاسم ولا فعل ولا حرف قد ذكر الاسم المجرد لتعيين ولا الاسم والجملة وقيل اى لم يقل هو الاسم حكما ويجئ قوله قال في المبتدا والجملة الخ وقيت خبر الاسم كما ذكره قد اجيب الاسم المجرد خبر نحو زيد ضرب ابوه لانه فعل وقد اجيب بان المراد الاسناد على المبتدا ويضرب مسند الى ابوه الفاعل لكن يغني عن هذا قوله المغاير للصفة المذكورة معتمدا على ح

قوله المغاير للصفة المذكورة حرف النفي او الاستفهام ... دخلت بعد ... لكن ... ابتدائية